كواليس ما حدث فى جلسة التحقيقات مع البطل عصام سلطان

الثلاثاء 13 أغسطس 2013 12:08 م

نافذة مصر

في جلسة التحقيق : سلطان لقاضي التحقيق "أقرر أنني أتهم السيد الأستاذ المحقق أحمد حنفي رياض والأستاذ أسامة مرزوق أتهمهما بالاشتراك مع النائب العام هشام بركات ومساعديه وفي مقدمتهم عادل السعيد بتضليل العدالة ودفن الحقائق والغش والتدليس وفقا لنصوص قانون المرافعات"

كواليس ما حدث فى جلسة تحقيقات عصام سلطان ينقلها المحامى أحمد أبو العلا ماضى "حضرت اليوم مع الأستاذ عصام سلطان جلسة تجديد الحبس بسجن طرة وكانت إجابته كاشفة فاضحة صارمة شديدة مدوية كما عهدناه دائما ، حيث قال ..
سبق وأن أدليت بأقوالي في جلسة التحقيق الماضية مذكرا ومنبها النيابة العامة بواجباتها ، خصوصا فيما يتعلق بضبط الجناة الحقيقيين الذين أظهرتهم الفيديوهات من ضباط وعساكر القوات الخاصة الذين أأتمروا بأوامر الفريق عبد الفتاح السيسي لقتل وإصابة المتظاهرين والمعتصمين الساجدين والصائمين .. وهذا هو واجب النيابة العامة التي تعلم جيدا أن الاتهامات المنسوبة إلي وإلى غيري من المتهمين هي محض اختلاق وتلفيق وتصفية حسابات سياسية وشخصية ..
أما الحسابات السياسية فهي لحساب الانقلاب العسكري والعودة بالعسكر مرة أخرى لحكم البلاد، ولحساب أيضا مجموعة من الإعلاميين والصحفيين الفاشلين والسياسيين الأفشل الذين سقطوا في كل انتخابات دخلوها ولم يستطيعوا الوصول إلى سدة الحكم إلا على ظهر دبابة السيسي ، وبذلك أصبح الفاشلون في الحكم والمنتخبون في السجون، أما وأن النيابة العامة قد زادت على ذلك الانتقام السياسي بانتقام شخصي على نحو ما صرح به المستشار عادل السعيد النائب العام المساعد لسلطة الانقلاب العسكري الأسبوع الماضي أمام جمع من المحامين في مكتبه بدار القضاء العالي من أن الاتهامات الموجهة لشخصي هي بسبب " أنني طلعت عبد المجيد محمود حرامي" ، وبذلك فقد اجتمع السببان السبب السياسي والانتقام الشخصي ..
وعلى ذلك فإنني أستمر في رفضي مسايرة النيابة العامة في الإجابة على تلك الأسئلة أو الاتهامات ، وأقرر أنني أتهم السيد الأستاذ المحقق أحمد حنفي رياض والأستاذ أسامة مرزوق أتهمهما بالاشتراك مع النائب العام هشام بركات ومساعديه وفي مقدمتهم عادل السعيد بتضليل العدالة ودفن الحقائق والغش والتدليس وفقا لنصوص قانون المرافعات ،
حيث أنهم جميعا بحوزتهم الفيديوهات وفيها صور الضباط والجنود الذين قاتلونا وقتلوا أهلنا وإخواننا ولكنهم لم يجرئوا على إرسال طلب حضور واحد ، ليس للسيسي فقط ولكن لأصغر عسكري يعمل عنده أو عند محمد إبراهيم وزير الداخلية لأنه يرتدي بيادة .. وللبيادة أحكام ..